

Distr.: General
9 July 2003
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه عرضا لأعمال مجلس الأمن في أثناء شهر آذار/مارس
٢٠٠٣ برئاسة جمهورية غينيا (انظر المرفق).
وسأكون ممتنا لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) بوبكر ديالو
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق للرسالة المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا لدى الأمم المتحدة استعراض الأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن برئاسة غينيا (آذار/مارس ٢٠٠٣)

مقدمة

سيظل شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ مذكورا في سجلات مجلس الأمن بوصفه شهرا مشحونا وحرجا بصورة خاصة بسبب العدد الكبير جدا للمسائل المدرجة في جدول الأعمال والمدى السياسي والقانوني للمسألة العراقية.

في أثناء هذا الشهر، عقد المجلس ١٨ مشاورة تعلقت سبع منها بالعراق، و ٦ جلسات عامة تعلقت ثلاث منها بالعراق، وجلستين سريتين مع البلدان المقدمة لوحدات.

ورغم الاهتمام الاستثنائي الذي أولي للمسألة العراقية، فإن أفريقيا، كالعادة، لم تكن منسية. وقد نظمت مشاورات بشأن كوت ديفوار، وإثيوبيا وإريتريا، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصحراء الغربية، وسيراليون، والصومال.

وعقد المجلس كذلك ثلاث جلسات رسمية لاعتماد قرارات متعلقة ببعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في ١٤ آذار/مارس، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في ٢٥ آذار/مارس، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والحالة الإنسانية في العراق في ٢٨ آذار/مارس.

وفي ذلك التاريخ، وافق المجلس كذلك على رد رئيس المجلس على رسالة الأمين العام المتعلقة بالترشيحات لمناصب القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وفضلا عن ذلك، عقد المجلس الاجتماعات الإعلامية الشهرية التي تلتها مشاورات، بشأن الحالة في الشرق الأوسط وفي أفغانستان.

وفيما عدا المسألة العراقية، تمثل مجال تركيز الرئاسة الغينية في حلقة العمل المعقودة في ١٨ آذار/مارس حول موضوع "انتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وأنشطة المرتزقة: الأخطار التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا".

وفي أثناء شهر آذار/مارس، اعتمد المجلس سبع قرارات وبياناً رئاسياً وأذن للرئيس بالإدلاء بسبعة بيانات للصحافة.

وأخيراً، فقد اكتنفت الرئاسة الغينية شفافية تامة إذ نظمت جلسات إعلامية للدول غير الأعضاء في المجلس عقب جلسات المشاورات غير الرسمية، وتم بانتظام استكمال برنامج العمل ونشر نصوص البيانات للصحافة على موقع الرئاسة على شبكة الإنترنت.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ١٤ و ٢٨ آذار/مارس، نظر المجلس في الحالة في كوت ديفوار، وفي تنفيذ اتفاق ماركوسيس، والحالة الإنسانية والأمنية.

واستمع المجلس إلى بيان أدلى به الممثل الخاص للأمين العام ورئيس لجنة المتابعة السيد ألبرت تيفوجي.

واعتمد المجلس بيانين للصحافة (انظر التذييل).

إريتريا وإثيوبيا

في ١١ آذار/مارس، استمع المجلس إلى بيان أدلى به السيد لغويلا جوزيف لغويلا الذي قدم تقرير الأمين العام (S/2003/257) المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣.

وقدم الممثل الخاص معلومات بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، ولا سيما بشأن تقديم المساعدة للجنة رسم الحدود بين البلدين، وإزالة الألغام، والحالة الإنسانية.

وأبرز أعضاء المجلس أهمية مرحلة رسم الحدود بالنسبة لعملية السلام ودعوا بالتالي الطرفين إلى مراعاة القرارات المتصلة بها. وأعربوا عن الثناء بشدة للبعثة على جهودها من أجل إحلال السلام من جديد ووافقوا على تمديد ولايتها، واعتمدوا في هذا الصدد بالإجماع القرار ١٤٦٦ (٢٠٠٣) في ١٤ آذار/مارس.

غينيا - بيساو

في ٥ آذار/مارس، نظر المجلس في الحالة في غينيا - بيساو على إثر بيان من ممثل الأمين العام السيد دافيد ستيفن.

وأعرب المجلس عن انشغاله بالحالة السياسية والاقتصادية للبلد. وطلب إلى الحكومة أن تتخذ التدابير المناسبة لتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة تتسم بالموثوقية

والشفافية. ووجه نداء إلى مجتمع المانحين لكي يقدم مساعدة مالية لغينيا - بيساو. واعتمد المجلس بيانا للصحافة (انظر التذييل).

ليبيريا

في ٥ آذار/مارس أيضا، نظر المجلس في الحالة في ليبيريا على أساس تقرير الأمين العام (S/2003/227) الذي لوحظ فيه استمرار المعارك بين القوات الحكومية وحركة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، فضلا عن تدهور الحالة الإنسانية. واعتمد المجلس بيانا للصحافة (انظر التذييل).

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٠ آذار/مارس، نظر المجلس في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأدان الانقلاب الذي قام به اللواء بوزيزه. واعتمد بيانا للصحافة (انظر التذييل) وكرر تأييده التام للممثل الخاص للأمين العام وللأعمال التي يقوم بها مكتب دعم بناء الثقة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٠ آذار/مارس أيضا، نظر المجلس في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما في شرق البلد، في إيتوري، وفي كيفو الجنوبية، حيث تتواصل معارك عنيفة تتسبب في حالة إنسانية مثيرة للقلق. واعتمد المجلس القرار ١٤٦٨ (٢٠٠٣) الذي تمثل محوره الأساسي في احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني، والذي منح مهلة إضافية مدتها ثلاثة أشهر تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، للأطراف المذكورة في تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية (S/2002/1146) لكي تقدم المعلومات المطلوبة.

الصحراء الغربية

في ٢٥ آذار/مارس، استمع المجلس إلى بيان أدلى به الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي عنابي بشأن الرسالة المؤرخة ١٩ آذار/مارس (S/2003/341) التي اقترح بها الأمين العام إرجاء النظر في الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية حتى ١٩ أيار/مايو لإتاحة الوقت اللازم لجميع الأطراف لكي تقدم ردودها على المقترح المعنون "خطة سلام لقيام شعب الصحراء الغربية بتقرير مصيره" التي قدمها إلى تلك الأطراف الممثل الخاص للأمين العام.

وأيد أعضاء المجلس طلب الأمين العام، وفي نفس الوقت اغتنموا الفرصة للتذكير بأن جميع أسرى الحرب الذين ما زالوا رهن الاعتقال يجب أن يطلق سراحهم بدون مزيد من التأخير، وفقا للقانون الإنساني الدولي.

واعتمد أعضاء المجلس بالإجماع في ٢٥ آذار/مارس، القرار ١٤٦٩ (٢٠٠٣) الذي مدد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة شهرين، حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.

سيراليون

في ٢١ آذار/مارس، نظر المجلس في الحالة في سيراليون على أساس التقرير السابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الذي تضمن الجدول الزمني لانسحاب القوات وتقييماً للحالة الأمنية والإنسانية ولجوانب أخرى (S/2003/321 و Corr.1). واعتمد المجلس بياناً للصحافة (انظر التذييل) والقرار ١٤٧٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس، الذي مدد فترة ولاية البعثة لمدة ستة أشهر إضافية.

الصومال

في ١٢ آذار/مارس، قدم ممثل الأمين العام للصومال، السيد وينستون توممان، إلى مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/2003/231) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

وأعرب أعضاء المجلس عن شكرهم لممثل الأمين العام على بيانه وأكدوا من جديد تأييدهم للجهود الرامية إلى التوصل لتسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال. ورحبوا في هذا الصدد بأوجه التقدم الهامة التي تحققت في إطار المرحلة الأولى من عملية إيلدوريت (كينيا) للمصالحة الوطنية. بيد أنهم أعربوا عن قلقهم الشديد من الانتهاكات المتكررة للالتزامات المعلنة في إطار هذه العملية، وهي انتهاكات أدت إلى تفاقم المناخ الأمني غير المستقر في حد ذاته وإلى تدهور الحالة الإنسانية. ولاحظ المجلس مع القلق التدفق المتواصل للأسلحة والذخيرة إلى الصومال وناشد جميع الدول والعناصر الفاعلة أن تحترم الحظر على الأسلحة.

واعتمد أعضاء المجلس بالإجماع البيان الرئاسي (S/PRST/2003/2) المتعلق بهذه المسألة.

آسيا

أفغانستان

في ١٧ آذار/مارس، استمع المجلس إلى الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام الذي قدم تقرير الأمين العام (S/2003/333).

عرض الأمين العام المساعد أوجه التقدم المحرزة في تنفيذ اتفاق بون، والتحديات التي يتعين مواجهتها والدور الذي يجب أن تؤديه في هذا السياق بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان. وأكد بالخصوص على ضرورة مواصلة الإصلاحات الإدارية والمؤسسية وتدعيم المكاسب في ميادين الأمن والعدالة وفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن ضرورة الدعم المتزايد من المجتمع الدولي.

وفي أثناء المشاورات التي أجريت بعد ذلك، أقر أعضاء المجلس بأوجه التقدم الهامة التي أحرزت في تنفيذ اتفاق بون الذي أحترم جدولته الزمني بصورة عامة. ومع الإعراب عن القلق إزاء تزايد مناخ انعدام الأمن الذي يسود في أفغانستان، أبرز أعضاء المجلس ضرورة تحقيق إصلاح سريع وعميق لدوائر الأمن وتوسيع نطاق مكافحة إنتاج وتجارة الخشخاش. وأعربوا عن تأييدهم التام للعملية الدستورية والانتخابية الجارية. ووافقوا على تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان لمدة ١٢ شهرا. بموجب القرار ١٤٧١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس.

بوغانفيل

في ٢٨ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس، في أثناء جلسة عامة شاركت فيها وفود عديدة، إلى بيان قدم فيه مساعد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد دانييلو تورك تقرير الأمين العام عن المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل (S/2003/345).

وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والأمن والتنمية في بوغانفيل. ورفضوا فكرة استحواذ طرف واحد على عملية السلام وأعربوا عن الأمل في أن يتسنى إكمال هذه العملية في حدود الآجال المقررة.

العراق

في ٧ آذار/مارس، اجتمع أعضاء مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية بعد الاستماع إلى السيدين هانز بليكس ومحمد البرادعي، الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على التوالي، اللذين قدما

تقريرهما عن مقترح التفتيشات في أثناء جلسة عامة على المستوى الوزاري (بمضور ١٢ وزيرا للشؤون الخارجية).

واستمع أعضاء المجلس باهتمام فائق إلى ردود رئيسي المفتشين على أسئلتهم قبل أن يعربوا عن ردود فعلهم. وفي ضوء هذه الإجابات رأى بعض الوفود أن العراق قد انتهك التزاماته بموجب أحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) نظرا لكونه لم يتعاون بصورة كاملة ونشطة مع لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولم يعد ثمة بد في نظر تلك الوفود، من اللجوء إلى القوة المنصوص عليه في قرارات المجلس ذات الصلة للتمكن من نزع السلاح الكامل للعراق. ورأت الوفود الأخرى أن بالإمكان بلوغ هذا الهدف بطرق أخرى وبأكثر تحديد عن طريق التفتيشات التي رأت هذه الوفود أنها قد أدت بالفعل إلى تحقيق نتائج، رغم التعاون غير الكافي من العراق. ورأت هذه الوفود أن المجلس لا ينبغي أن يتوخى استعمال القوة إلا كحل أخير بعد أن يستنفد كل الإمكانيات.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالتعديل الذي أدخلته وفود الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وإسبانيا، على مشروع القرار الذي قدمته في ٢٤ شباط/فبراير.

وفي أثناء المشاورات التي أجريت في ١٠ آذار/مارس، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن مشروع القرار الانكليزي - الأمريكي - الاسباني الذي طُرحت بخصوصه أسئلة رد عليها مقدمو مشروع القرار.

وأثار أعضاء المجلس كذلك مع السيد بليكس مسائل محددة متعلقة بالمفتشين، وذكر السيد بليكس بالخصوص أنه يعتزم أن يقدم إلى المجلس قبل تاريخ ٢٧ آذار/مارس برنامج عمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش وقائمة بمهام نزع السلاح الأساسية التي ما زال يتعين إنجازها بحلول ذلك التاريخ.

وفي ١١ و ١٢ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن، بناء على طلب من حركة بلدان عدم الانحياز، جلسة عامة شارك فيها ٥٣ وفدا. وفضلا عن الدعوة إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة، قامت عدة من تلك الوفود، بتوجيه نداء إلى العراق لكي يتعاون بصورة كاملة ونشطة وبدون أي شرط مع المفتشين في عملية نزع السلاح، وفقا لأحكام القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢). ورأت بعض الوفود، من جهتها، أن الوقت حان لكي يفرض المجلس على العراق "النتائج الخطيرة" المنصوص عليها في القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢)، نظرا لرفضه التعاون بفاعلية مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي أثناء المشاورات التي أجراها في ١٢ و ١٣ آذار/مارس، نظر أعضاء المجلس مقترح من وفد المملكة المتحدة لم يتحقق بشأنه توافق الآراء اللازم لكي يعتمد المجلس كموقف موحد بشأن جدوى مواصلة التفتيشات.

وفي ١٧ و ١٨ آذار/مارس، عقد أعضاء المجلس جلسة خاصة للإحاطة علماً بقرار الأمين العام أن يعلّق، لأسباب أمنية، أنشطة موظفي الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في العراق، وأن يقدم إلى المجلس في أقرب الآجال مقترحات بشأن وسائل مواجهة الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي (انظر مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٨ آذار/مارس S/2003/337).

وفي ١٩ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة عامة على المستوى الوزاري (بم حضور خمسة وزراء) أحاط فيها علماً ببرنامج عمل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن نزع سلاح العراق، قدمها السيد بليكس وممثل المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

واغتنم أعضاء المجلس هذه الفرصة للإشادة بالمفتشين على جهودهم الرامية إلى تطبيق نظام التفتيش المنصوص عليه في قرارات المجلس. وأعربوا من جهة أخرى عن الأسف لعدم التوصل إلى موقف مشترك لتجنب الحرب في العراق. ورأى البعض أن عدم الاتفاق يُعزى إلى رفض العراق التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح في حين رأى آخرون أنه كان ينبغي للمجلس أن يتيح مزيداً من الوقت لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تكمل النهوض بولايتهما.

وفي أثناء جلسة سرية معقودة في ٢١ آذار/مارس، نظر أعضاء المجلس في مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتدابير المناسبة الواجب اتخاذها لمواجهة حالة الطوارئ الإنسانية السائدة في العراق.

رحب بعض أعضاء المجلس بخطة الطوارئ الإنسانية التي اقترحتها الأمين العام ورأوا أنها تشكل أساساً جيداً للعمل على إعداد مشروع قرار متعلق بحالة الطوارئ الإنسانية في العراق.

وفي نهاية المشاورات، أعرب الرئيس إلى الصحافة عن وجهات نظر أعضاء المجلس (انظر التذييل).

وفي أثناء مشاورات ٢٦ آذار/مارس، استمع أعضاء المجلس، في إطار خطة الطوارئ الإنسانية في العراق، إلى عرض قدمته الأمانة العامة بشأن التغييرات اللازم إدخالها على ولاية برنامج النفط مقابل الغذاء.

أشار أعضاء المجلس إلى مشروع القرار المستوحى من خطة الطوارئ الإنسانية التي اقترحها الأمين العام وأكدوا عزمهم على إكمال المفاوضات في أقرب الآجال.

وفي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن، بناء على طلب من حركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية، جلسة عامة تناول الكلمة فيها ٨٣ وفداً، بمن فيهم أعضاء المجلس الـ ١٥.

وفي حين أعربوا عن الأمل في أن تدوم المعارك في العراق أقل ما يمكن من الوقت وأن تتسبب في أقل ما يمكن من الخسائر في الأرواح، أكد معظم المتحدثون في بياناتهم على ضرورة تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان.

وفي ٢٨ آذار/مارس، اعتمد أعضاء المجلس بالإجماع، عقب جلسات عديدة للخبراء، القرار ١٤٧٢ (٢٠٠٣) الذي أذن على أساس مؤقت واستثنائي بإدخال تعديل تقني ومؤقت على برنامج النفط مقابل الغذاء بغية تنفيذ خطة الطوارئ الإنسانية.

الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية

بعد الاستماع، في ١٩ آذار/مارس، إلى بيان أدلى به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام، السيد ترجي رود - لارسن، نظر أعضاء المجلس في الحالة، في أثناء جلسة مشاورات سرية.

ومع الترحيب بتعيين رئيس وزراء فلسطيني في شخص السيد محمود عباس المعروف باسم أبو مازن، ذكر المنسق الخاص الشروط الثلاثة التي يجب الوفاء بها لبلوغ الهدف المشترك المتمثل في إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، متجاورتين في سلام وأمن، وهي: إصلاح مؤسسي عميق للسلطة الفلسطينية، وقيام المجموعة الرباعية سريعاً بتقديم ورقة المسار، والتزام الحكومة الإسرائيلية بأن تنضم إلى المفاوضات على هذا الأساس. وذكر كذلك الحالة على طول الخط الأزرق التي رأى أنها مستقرة وعلى مرتفعات الجولان التي وصفها بأنها هادئة.

وبعد الترحيب بتعيين السيد عباس في منصب رئيس وزراء وبالعزم على الإصلاح الذي أبدته السلطة الفلسطينية، ناشد أعضاء المجلس الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، مرة أخرى، أن يستأنفا المفاوضات. ووجه عديدون نداء من أجل نشر خريطة الطريق بسرعة

إذ أنها تشكل السبيل الوحيد لإيجاد تسوية عادلة ودائمة للأزمة. وناشدوا إسرائيل من جهة، ولبنان والجمهورية العربية السورية من جهة أخرى، أن تعزز مناخ الهدوء الذي بدأ يسود على طول الخط الأزرق وعلى مرتفعات الجولان.

تيمور الشرقية

في ١٠ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة عامة بشأن تيمور الشرقية.

وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غيهينو، التقرير الخاص للأمين العام (S/2003/243).

وصف السيد غيهينو الحالة غير المستقرة وغير الآمنة التي تسود البلد وتثير بالتالي بالغ القلق. واقترح بعد ذلك تعديلات واقعية وحذرة لقوام بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بغية الحفاظ على المكاسب التي حققها المجتمع الدولي في البلد.

واقترح الأمين العام، في جملة أمور، خطة مفصلة لنشر العنصر العسكري، على مرحلتين، حتى شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، وتعزيز القدرة التنفيذية لشرطة البعثة، من أجل التصدي لأعمال الشغب ولتحسين قدرة شرطة تيمور الشرقية على السيطرة على تلك الأعمال.

وأبرز أعضاء المجلس ضرورة تعزيز الولاية المسندة للبعثة. ورغم تباين آرائهم بشأن الإجراءات لتنفيذ توصيات الأمين العام، فقد أقرّوا بضرورة أن يتمثل محور الجهود في تدعيم قدرة شرطة تيمور الشرقية لكي تصبح قادرة على أداء دورها في مستقبل قريب.

ولمتابعة التوصيات التي وضعها الأمين العام، اعتمد المجلس، يوم الجمعة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، بالإجماع، القرار ١٤٧٣ (٢٠٠٣) الذي عدّل به تكوين وقوام عنصر القوة العسكرية والشرطة للبعثة لعام ٢٠٠٣، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه في تاريخ لا يتجاوز ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ استراتيجية عسكرية مفصلة، ليوافق عليها، فيما يتعلق بتنقيح هذا الجدول الزمني.

أوروبا

قبرص

في ٤ آذار/مارس، استمع المجلس إلى بيان الأمين العام لدى عودته من مهمة في المنطقة (تركيا واليونان وقبرص). وأعرب الأمين العام عن ارتياحه لنتائج مهمته ولكون الزعيمين القبرصيين، اليوناني والتركي، قبلا أن يتقابلا معه من جديد في لاهاي في

١٠ آذار/مارس. وذكر أنه طلب إليهما إجراء استفتاء منفصل بشأن اتفاق السلام الشامل المنقح.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقدير استحقاق الأمين العام للجهود التي يبذلها بغية إيجاد تسوية سياسية شاملة للأزمة. وأعربوا من جديد عن تأييدهم لخطة التسوية الشاملة المنقحة بوصفها الأساس الوحيد للمفاوضات المقبلة (القرار ١٤٧٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

مسائل أخرى

مسألة مواضيعية

في ١٨ آذار/مارس، عقد المجلس حلقة عمل حول موضوع "انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة وأنشطة المرتزقة: المخاطر التي تهدد السلام والأمن في غرب أفريقيا".

شارك في حلقة العمل هذه وزراء خارجية ٩ بلدان من المنطقة الفرعية، والأمين العام، وممثلو الاتحاد الأفريقي، والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومدير برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية - باماكو.

وفي نهاية حلقة العمل هذه، اعتمد أعضاء المجلس بالإجماع القرار ١٤٦٧ (٢٠٠٣) الذي تضمن في مرفقه بياناً رئاسياً يحتوي على توصيات بشأن مكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة والصغيرة وأنشطة المرتزقة في غرب أفريقيا.

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في ٢٨ آذار/مارس، قرر مجلس الأمن، بعد النظر في رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس (S/2003/290)، متعلقة بالترشيحات لمناصب قضاة محصين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تأخير الأجل الأقصى المحدد لتقديم تلك الترشيحات إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد تم توجيه إخطار إلى الأمين العام (انظر S/2003/382).

تذييل

بيانات للصحافة أدلى بها رئيس مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٣

غينيا - بيساو (٥ آذار/مارس)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى بيان أدلى به السيد دافيد ستيفن ممثل الأمين العام المعني بالحالة في غينيا - بيساو.

وأعرب أعضاء المجلس عن انشغالهم بشأن انعدام الاستقرار السياسي في البلد. وناشدوا الحكومة أن تكفل إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة بطريقة شفافة وعادلة وموثوقة. وأكدوا على الحاجة إلى انتخاب رئيس ونائب رئيس للمحكمة العليا قبل هذه الانتخابات، إذ أن ذلك يمكن أن يبرهن بصورة ملموسة عن التزام الحكومة بحرية الانتخابات ونزاهتها، وبسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ودعوا أيضا المجتمع الدولي إلى أن يكون على استعداد لإرسال مراقبين ولتوفير تمويل لهذه الانتخابات. وناشدوا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تشارك بصورة أكثر نشاطا في تسوية المشاكل التي تواجهها غينيا - بيساو.

وأعرب أعضاء المجلس كذلك عن قلقهم من الحالة الاقتصادية الخطيرة للبلد. ودعوا حكومة غينيا - بيساو إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير إقامة حوار بناء مع المجتمع الدولي، وإلى الإعراب عن تأييدها الكامل لنهج الشراكة الذي حدده الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ورحب أعضاء المجلس بقرار الأمين العام مساعدة غينيا - بيساو في إجراء انتخابات حرة وشفافة. وناشدوا مجتمع المانحين الإسهام ماليا في تنفيذ العملية السياسية والاقتصادية في البلد.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من انتشار الأسلحة الصغيرة في غينيا - بيساو وطلبوا إلى الحكومة أن تتخذ الخطوات المناسبة لإنهاء ذلك الانتشار.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم من المعلومات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو. ورأوا أن من الهام أن تُحترم على النحو الكامل حرية التعبير وحرية الصحافة.

وأخيرا، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي لممثل الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء الثقة في غينيا - بيساو.

ليبريا، (٥ آذار/مارس)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى بيان أدلى به ممثل الأمين العام في منروfia، أبو موسى. وقد ساورهم بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في ليبريا ودعوا الحكومة وحركة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان وإلى تمكين السكان من الوصول دون قيود إلى المنظمات الإنسانية.

ورحب أعضاء المجلس باستنتاجات فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا المجتمع في ٢٨ شباط/فبراير.

وشجع أعضاء المجلس جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى تيسير محادثات بشأن وقف إطلاق النار، ولا سيما الاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع في مالي في ١٠ آذار/مارس. وحثوا حكومة ليبريا وحركة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية على الاشتراك بصورة بناءة في ذلك الاجتماع.

وناشد أعضاء المجلس جميع دول المنطقة أن تمتنع عن أي تدخل في شؤون جيرانها ولا سيما بواسطة الأسلحة أو المرتزقة.

وأشار أعضاء المجلس إلى ضرورة إيفاء بعثة إلى المنطقة الفرعية في أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٣.

كوت ديفوار (١٤ آذار/مارس)

استمع أعضاء المجلس إلى بيان أدلى به الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، السيد ألبرت تيفودري، بشأن الحالة في كوت ديفوار وأنشطة لجنة متابعة اتفاق ليناس - ماركوسيس. وذكروا بتأييدهم الكامل للممثل الخاص وللجنة المتابعة.

ورحب أعضاء المجلس بانعقاد الاجتماع الأول لحكومة المصالحة الوطنية. ودعوا جميع الأطراف إلى المشاركة في الاجتماعات التالية. وأعربوا عن الشكر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برئاسة غانا، على الدور التيسيري الذي تفضلت بأدائه في هذا الصدد. وكرروا توجيه ندائهم إلى جميع الأطراف الإيفوارية لكي تطبق بصورة كاملة وبنية صادقة اتفاق ليناس - ماركوسيس. وشجعوا حكومة المصالحة الجديدة على وضع جدول زمني لتنفيذ الاتفاق.

وأعلم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد هادي عنابي، أعضاء المجلس بالنتائج الأولى لبعثة التقييم التي قادها في كوت ديفوار في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير

إلى ٥ آذار/مارس. وأعربوا عن الأمل في أن يتلقوا في أقرب وقت مستطاع التقرير الذي سيقدمه الأمين العام استناداً إلى استنتاجات الأمين العام المساعد.

وأعلنت فرنسا أعضاء المجلس بأنشطة القوات الفرنسية. وقد أعربوا مرة أخرى عن تأييدهم التام للعمل الذي تضطلع به قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية، وفقاً للقرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣)، بغية الإسهام في تسوية سلمية للأزمة. ودعوا الدول الأعضاء إلى تقديم دعم لوجستي ومالي ملائم لقوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأحاط أعضاء المجلس علماً مع الارتياح بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تكفل أمن جميع أعضاء حكومة المصالحة الوطنية وأكدوا على ضرورة اتخاذ كل التدابير اللازمة على أساس الاستعجال لهذا الغرض.

وأدان أعضاء المجلس استئناف المعارك في غرب البلد والمظالم التي تلت ذلك، ولا سيما في بانغولو. وأعربوا عن انشغالهم لحقيقة أن معظم المتقاتلين هذه المرة كانوا ليبريين. وطلبوا من جميع الأطراف أن تمتنع عن استخدام الأطفال في الصراع.

وأشار أعضاء المجلس إلى أهمية أن تحترم الأطراف حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كوت ديفوار. وأعربوا عن الأسف لاستمرار تدهور الحالة الإنسانية وطلبوا إلى الأطراف، ولا سيما في غرب البلد، أن تسمح بوصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين.

جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠ آذار/مارس)

استمع أعضاء مجلس الأمن إلى بيان قدمه الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد تولياميني كالوموه، عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأدان أعضاء المجلس بشدة انقلاب ١٥ آذار/مارس، وكذلك أعمال العنف والنهب التي صاحبتها. ودعوا إلى الهدوء واحترام الأشخاص والممتلكات.

ودعا أعضاء المجلس كل المسؤولين في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الشروع بسرعة في حوار سياسي حقيقي دون قيود أو شروط من أجل السماح بالعودة إلى الشرعية والتلاحم الوطني، وإنهاء الاضطرابات وإحلال الديمقراطية من جديد فوراً.

وكرر أعضاء مجلس الأمن الإعراب عن تأييدهم التام للعمل الذي يقوم به ممثل الأمين العام، اللواء لامين سيسسي، على رأس مكتب الأمم المتحدة للدعم من أجل تعزيز

السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وجددوا الإعراب عن تأييدهم لجهود الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وعن أسفهم للخسارات التي تكبدتها القوة الإقليمية وقوات الاتحاد الأفريقي.

العراق (٢١ آذار/مارس)

رحب أعضاء مجلس الأمن بمقترحات الأمين العام المتعلقة بخطة الطوارئ الإنسانية في العراق ورأوا أنها تشكل أساسا جيدا للعمل.

واتفق أعضاء المجلس على ضرورة التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة حالة الطوارئ الإنسانية السائدة في البلد.

وقرر أعضاء المجلس أن يجتمع فريق خبراء في ٢٢ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠ تحت رعاية ألمانيا بوصفها رئيسة اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) للشروع في المفاوضات الرامية إلى إعداد مشروع قرار.

سيراليون (٢١ آذار/مارس)

نظر أعضاء مجلس الأمن في الحالة في سيراليون والحالة فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون، استنادا إلى التقرير الأخير للأمين العام (S/2003/321 و Corr.1).

وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للدور الذي تؤديه البعثة في الحفاظ على الاستقرار.

واتفق أعضاء المجلس على أن وتيرة انسحاب أفراد البعثة ينبغي أن تراعى في تحديدها الأوضاع الأمنية وقدرة الشرطة والجيش السيراليونيين على حفظهما، على نحو ما ذكر الأمين العام في تقريره.

ودعا أعضاء المجلس الدول الأعضاء إلى دفع مساهمات سخية لتمويل برامج الأمم المتحدة لإعادة الإدماج ولتدريب الشرطة المدنية.

وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم بخصوص الآثار المزعزعة للاستقرار المترتبة على الصراع في ليبيريا بالنسبة للمنطقة الفرعية، ولسيراليون بوجه خاص. وطلبوا من حكومة ليبيريا وحركة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية أن تشرعا في حوار مباشر من أجل تسوية منازعاتهما بالوسائل السلمية.

وقرر أعضاء المجلس أن ينظروا في اعتماد قرار في غضون الأسبوع المقبل لتمديد ولاية البعثة لفترة مدتها ستة أشهر.

وأعرب أعضاء المجلس عن الشكر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وللممثل الخاص للأمين العام، وللمملكة المتحدة، على الجهود التي يبذلونها بغية توطيد السلام في سيراليون.

كوت ديفوار (٢٨ آذار/مارس)

أعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم من الحوادث التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس في دالوا، في أثناء المظاهرات التي نظمها "الشباب القوميون".

وطلب أعضاء المجلس إلى السلطات الإيفوارية أن تكفل عدم تكرار مثل هذه الحوادث. وأبرزوا أن هذه الحوادث يمكن أن تُلهب المشاعر وأن تسبب إلى عملية السلام وتعرض للخطر حياة أشخاص أبرياء.

وأكد أعضاء المجلس من جديد تأييدهم لقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية في الجهود التي تبذلها للإسهام في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس.

وأدان أعضاء المجلس تجنيد المرتزقة أيا كان الطرف الذي يقوم بذلك، وطلبوا الكشف بصورة كاملة عن انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار وبصورة خاصة عن عمليات التقتيل.

ووجه أعضاء المجلس نداء إلى الأطراف الإيفوارية لكي تتحمل مسؤولياتها وتحترم التزاماتها بموجب اتفاقي ليناس - ماركوسيس وأكرا.

وأبرز أعضاء المجلس أن الدول المجاورة يجب أن تسعى إلى منع مشاركة العناصر المرتزقة في الصراع إذ تقوض استقرار كوت ديفوار.

وأعرب أعضاء المجلس من جديد عن تأييدهم لرئيس الوزراء، السيد ديبارا، وحكومته المنشأة حديثاً، وللجنة المتابعة، وللممثل الخاص للأمين العام.